Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للدراسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 001-019, ISSN 3079-6040

Economic Subsidy Policy Between the Pros and Cons of Assistance

Ezedeen bileid hasan samida

Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Gharyan University, Gharyan, Libya.

*Corresponding author: Ezedeen samida | ez53611@gmail.com

Received: 30-09-2025 | Accepted: 05-04-2026 | Available online: 22-04-2026 | DOI:10.5281/zenodo.19686132

ABSTRACT

This study aims to identify the subsidy policies implemented in Libya, focusing on their advantages and disadvantages, and exploring the possibility of mitigating their negative impacts. Particular attention is given to the phenomenon of corruption directly linked to "in-kind subsidy" policies. This paper utilizes a simple mathematical model to demonstrate the correlation between corruption and in-kind subsidies, and the resulting waste of financial resources. By analyzing the actual consumption values of fuel from 2016 to 2024, based on Central Bank of Libya publications, the study focuses on gasoline and diesel fuel as a case study. These commodities were selected due to their significant and direct impact on the general economy and the final consumer, especially regarding the potential removal of subsidies and its subsequent positive and negative effects detailed herein. This paper serves as a primary reference for decision-making regarding the continuation of in-kind subsidies or their replacement with direct "cash subsidies," which are characterized by reaching eligible beneficiaries directly while securing substantial financial resources for various national economic needs. The researcher observed a continuous annual increase in consumption values, raising significant questions about large-scale waste and corruption. Consequently, the study establishes that as the gap between the subsidized price and the market price widens, the phenomenon of corruption emerges and flourishes, concluding that corruption is both significantly and directly influenced by, and an influencer of, the in-kind subsidy system.

Keywords: In-kind Subsidies, Cash Subsidies, Financial Resources, Corruption, Fuel.

سياسة الدعم الاقتصادي بين إيجابيات الإعانة وسلبياتها

عزالدين بلعيد صميدة

قسم العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة غريان، غريان، ليبيا

*المؤلف المراسل: عزالدين صميدة | ez53611@gmail.com

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 05-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 22-04-2026م | DOI:10.5281/zenodo.19686132

ملخـــــص البحـــــث

تهدف الدراسة إلى التعرف على سياسات الدعم المتبعة في ليبيا، مع التركيز على إيجابيات هذه السياسة وسلبياتها، ومدى إمكانية التخفيف من حدة آثارها السلبية إن وجدت، مع الأخذ في الاعتبار ظاهرة الفساد التي ارتبطت بشكل مباشر بسياسة الدعم العيني، حيث تم في هذه الورقة الاستعانة بنموذج رياضي بسيط لإثبات علاقة ظاهرة الفساد بالدعم العيني، وما يترتب عليه من هدر للموارد المالية، وبالرجوع إلى القيم الفعلية المستهلكة من مادة المحروقات خلال سنوات متتابعة

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

تم تحديدها في هذه الورقة من سنة 2016 ـ سنة 2024م، اعتماداً على منشورات مصرف ليبيا المركزي، وتختص هذه الدراسة بكل من مادة البنزين ووقود الديزل والتي أُخذت كعينة للدراسة، لما لها من أثر بالغ ومباشر على الاقتصاد بصفة عامة وعلى المستهلك النهائي بصفة خاصة في حالة ما تم رفع الدعم عنها، وما يترتب عليه من أثار سلبيه وإيجابية تم تفصيلها لاحقاً في هذه الورقة، بحيث تكون مرجعاً رئيسياً في اتخاذ القرار إما بالاستمرار في سياسة الدعم العيني أو استبدالها بالدعم النقدي المباشر، الذي يتميز بوصوله إلى مستحقيه مباشرةً مع توفير موارد مالية كبيرة يمكن استغلالها في مجالات مختلفة حسب حاجة الاقتصاد الوطني، لتعويض النقص وإصلاح الخلل وتحقيق المستهدف.

وقد لاحظ الباحث أن القيم المستهلكة من سنة إلى أخرى في تزايد مستمر، مما يضع علامة استفهام تدل على وجود هدر وفساد بشكل كبير ما جعل الباحث يربط بين ظاهرة الفساد والدعم العيني، بحيث وصل إلى أنه كلما كان هناك فارق بين سعر السلعة المدعومة وسعر السوق أدى ذلك إلى ظهور واستشراء ظاهرة الفساد، فهي ظاهرة تتأثر بالدعم العيني وتؤثر فيه بشكل كبير ومباشر.

الكلمات المفتاحية: الدعم العيني، الدعم النقدي، الموارد المالية، الفساد، المحروقات.

1. المقدمة:

تعتبر سياسة الدعم من أهم السياسات التي تتبعها بعض الدول وخاصة النامية منها في سبيل تحقيق وضع اقتصادي أفضل لمواطنيها، والتخفيف من بعض الظواهر الاقتصادية السلبية التي تصيب مجتمعاتها والتي يكون لها بالغ الأثر على إفراد المجتمع، حيث إنها تقلل من مستوى الرفاهية بشكل كبير لدرجة أنها تصعب العيش وتزيد من معاناة المواطن، وعادة ما يُستهدف المواطنون الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر بمثل هذه السياسات، ويعتبر الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم) هو المسبب الرئيسي للمعاناة الاقتصادية التي يعيشها أفراد المجتمع، وقد يكون السبب في إقرار مثل هذه السياسات دعماً للمواطنين وإعانتهم على تحمل مثل هذه الأعباء، ويجب الإشارة هنا إلى أن التضخم ليس موضوع بحثنا هذا إنما تمت الإشارة إليه باعتباره مؤثراً رئيسياً في حياة الافراد الاقتصادية، ومن بين السلع التي تكون هدفاً لسياسة الدعم السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر والزيت وغيرها، إضافةً إلى ذلك المحروقات والكهرباء أي حسب الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الدول، ويجب الإشارة إلى أن ارتفاع أسعار هذه السلع يساهم في انخفاض الدخل الحقيقي للمواطن، بحيث يصبح عاجزاً عن توفير الحياة الكريمة لأسرته.

عليه اتبعت السلطات الليبية سياسة داعمة للأسر من أجل التخفيف من معاناة المواطن، ألا وهي سياسة الدعم العيني، وهي تتلخص في كونها ميزة سعرية على السلع المدعومة، بحيث يكون سعر بيعها للموطن أقل من سعر السوق حتى يتسنى للجميع شراء واقتناء مثل هذه السلع، والتي كما بينا سابقاً بأنها مصنفة من السلع الضرورية للحياة الكريمة، ولكن من عيوب هذه السياسة (الدعم العيني) نشوء بعض الظواهر

السلبية الهدامة، سواء كانت على الاقتصاد القومي بصفة عامة أو على المواطن بصفة خاصة، فهي تمسهما معاً بشكل مباشر وتؤثر فيهما سالباً، ومن بين هذه الظواهر وأخطرها ظاهرة الفساد التي تتمثل في الاستفادة من فارق الأسعار بين السعر المدعوم وسعر السوق أو سعرها في خارج البلاد، فتكون بذلك سبباً في بيعها في إطار غير قانوني، أي بيعها في السوق السوداء أو تهريبها إلى الخارج، وخير مثال على ذلك هو تهريب الوقود من أجل تحقيق مكاسب خاصة للبعض على حساب المجتمع ككل، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية (الدينار الليبي) مقارنة بعملات الدول المجاورة، الذي تكون نتيجته مضاعفة الأرباح بعد إتمام عملية البيع في الخارج بالعملة الأجنبية ومن ثم تحويلها بالدينار الليبي، ومحصلة هذه العملية في النهاية هي استنزاف موارد الدولة وعدم تحقيق الهدف الذي من أَجله أُعتمدت مثل هذه السياسة، وبالرغم من أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية هو من الأسباب الرئيسية لعملية تهريب السلع إلى الخارج، إلا أننا لن نتطرق إليه بالتفصيل ونكتفي بالإشارة إليه باعتباره ليس موضوع هذه الورقة ونترك التفصيل فيه لمناسبة، أخرى وبناءً على ما سبق فإنه يمكن القول بأن هناك بديلاً أفضل وأنجع في تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة الاقتصادية، ألا وهو سياسة الدعم المباشر (الدعم النقدي)، والتي تتميز بأنها تصل إلى المواطن مباشرةً ومن غير أن يتم استغلالها استغلالاً سلبياً، وبدون أي هدر لأموال الدولة ولا أي تسريب في قيمة الدعم المخصص للمواطن.

ومما تقدم تبين أنه يمكن النظر إلى سياسة الدعم بأنها كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع سواء كانوا مستهلكين أم منتجين بهدف الرفع من مستواهم المعيشي، إلا أننا في هذه الورقة سنقتصر على الدعم المقدم للمستهلك بصفة خاصة رفعاً للأعباء عنه والتقليل من إحساسه بالفقر.

1.1 منهجية الدراسة:

1.2. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في نشوء ظواهر اقتصادية سلبية في المجتمع لها علاقة مباشرة وقوية بسياسة الدعم الممنوح للمواطن (الدعم العيني)، وهي علاقة بين متغيرين يؤثر أحدهما في الآخر، ومن المعلوم أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية هي علاقة بين "سبب ونتيجة"، وعليه فإن لكل سياسة اقتصادية نتائج يجب توقعها وأخذها في الحسبان [1]، ولهذا يمكن أن نلّخص المشكلة الاقتصادية في أن كلاً من المتغيرين (حجم الفساد ،الدعم العيني) يؤثر كل منهما في الآخر، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية، أي كلما كان الدعم الممنوح من الدولة لمصلحة المواطن كبيراً كان الفساد أكبر.

1.3. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في الآتي:

1. تسليط الضوء على السياسات الاقتصادية المتبعة في ليبيا وخاصةً فيما يخص سياسة الدعم العيني، مع إبراز أوجه القصور لمثل هذه السياسات مما يجعل منها مشكلة وليست حلاً.
2. بيان أهمية السياسات الاقتصادية لما لها من أثر مباشر على الوضع الاقتصادي وما يشوبه من قصور قد يحتاج إلى إعادة النظر في هيكلية سياسة الدعم المتبعة في ليبيا بغية الوصول إلى حلول تساهم في تأسيس لوضع اقتصادي أفضل.
3. التنبيه إلى وجود ظاهرة هدامة ألا وهي ظاهرة الفساد المستشري في المجتمع وهي ظاهرة تؤدي إلى استنزاف موارد الدولة، التي قد يكون سبب نشوئها اتباع سياسات اقتصادية خاطئة يمكن تصحيحها مساهمة في خلق حلول ناجعة لها.

1.4. أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية موضوع الدراسة وما يترتب عليه من نتائج تهم المواطن وتؤثر فيه بشكل مباشر عليه وجب تسليط الضوء على هذه السياسة، لما تنطوي عليه من أهمية بالغة ناتجة عن ارتباطها بالحياة اليومية لأفراد المجتمع ككل، مما يضفي أهمية قصوى لدراسة كل البدائل والتعمق في تحليلها ومن ثم اختيار البديل الأمثل كحل يحقق النتائج المرجوة.

1. تنبيه واضعي السياسات الاقتصادية إلى وجود بدائل للسياسات الاقتصادية المتبعة والتي يمكن من جراء إتباعها الوصول إلى المأمول، وبالتالي تحقيق الصالح العام.
2. وضع الجهات ذات العلاقة في الصورة، مثل وزارة الاقتصاد وجهاز الحرس البلدي لمتابعة أسعار السلع بصفة عامة، والحد من ظهور موجة تضخمية على خلفية رفع الدعم عن المحروقات واستبداله بالدعم النقدي.
3. توعية المستهلك بالأضرار الناتجة عن إتباع سياسة الدعم العيني، سواء كانت على الاقتصاد بشكل عام أو على المواطن بشكل خاص، لما لها من آثار سلبية على كل منهما.
4. تهيئة المواطن لقبول رفع الدعم عن المحروقات واستبداله بالدعم النقدي المباشر، شريطة ضمان عدم ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه من قبل الجهات ذات العلاقة.

1.5. فرضيات الدراسة:

يمكن تلخيص فرضية الدراسة في أنها لا توجد صعوبات مالية أو إدارية أو حتى فنية من ناحية الخبرات الاقتصادية المطلوبة لوضع الحلول الناجعة، والتي من بينها تطبيق سياسة الدعم النقدي كبديل عن سياسة الدعم العيني.

2. أدوات ومنهج الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على اتباع المنهج الوصفي، بحيث يتم وصف وتحليل المشكلة موضوع الدراسة، من خلال تحديد الإطار النظري لها الذي يتم من خلاله شرح وتوضيح مشكلة الدراسة للإجابة على تساؤلات الدراسة نظرياً، وكذلك الاعتماد على المنشورات الرسمية من قبل مؤسسات الدولة، والتي تتمثل في الكتب، والمجلات، والمنشورات، والدوريات، التي تعرضت لموضوع الدراسة، لغرض فهم وتحليل ما ترتب عن اتباع سياسة الدعم العيني وأثرها على الواقع الحالي للمجتمع ، بغية الوصول إلى مقترحات وحلول اقتصادية تساهم في رسم واقع مستقبلي أفضل.

2.1. المبحث الأول – مفهوم سياسات الدعم في ليبيا

عندما يفقد الأفراد والمنشآت الثقة في درجة استقرار أسعار الصرف، واستمرار تذبذبها بين الانخفاض والارتفاع، ومع فقدان العملة المحلية لقيمتها لصالح العملات الأخرى، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم، والذي يسبب في فقدان العملة المحلية (الدينار الليبي) لقوته الشرائية [2]، وبالتالي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد، وبوجود السلع الاستهلاكية الضرورية التي توفرها الدولة والمتميزة بالندرة إلى حد عدم كفايتها لتغطية الطلب الكلي من قبل المستهلكين، وسهولة التلاعب بها، والتي يفترض أن يتم توزيعها وفق قنوات التوزيع المعروفة تحت سيطرة الدولة، كل دلك ساهم في نشوء السوق السوداء، في حين تم صدور القانون رقم (68) لسنة 1971م، كأداة من أدوات سياسة الدعم العيني المتبعة في ليبيا، والذي يقضي بإنشاء المؤسسة الوطنية للسلع التموينية على أن تكون تبعيتها لوزارة الاقتصاد، وتقوم بتوفير السلع الأساسية بكميات تكفي وتسد احتياجات المستهلكين، وذلك عن طريق قنوات التوزيع بما يعرف سابقاً بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية، على أن يكون للمؤسسة فروع موزعة على كل مناطق الدولة لممارسة نشاطها بتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

2.1.1. مفهوم الدعم من حيث نوعه:

سنتطرق لتعريف الدعم في هذه الورقة البحثية بشكل ضيق وموجز من خلال ما تعارف عليه مواطنو الدولة، من باحثين واقتصاديين متخصصين وكذلك عامة المجتمع في الدولة الليبية وذلك كما يلي.

1. **الدعم غير المباشر (الدعم العيني):** وهو ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة والذي يرتبط بالوحدات المنتجة أو المستهلكة من فئة السلع الأساسية ويكون في شكل ميزة سعرية، أي بأن يكون سعر بيع هذه السلع بأقل من سعرها السائد في السوق، على أن تتحمل الدولة الفارق في السعر بين سعر السوق والسعر المدعوم.
2. **الدعم المباشر (الدعم النقدي):** وهو دعم تمنحه الحكومة لمواطني الدولة في شكل وحدات نقدية موجهه إلى فئات من المجتمع تعيش تحت مستوى الفقر، أو إلى الأسر بصفة عامة ذات الدخل المحدود.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود نوع من الضرائب يحدد من يدفع الضريبة وفي المقابل من يتلقى الدعم، وهذه الضريبة يطلق عليها بالضريبة السالبة، وهي تحدد خط الفقر فمن يعيشون فوق مستوى هذا الخط هم من يدفعون الضريبة، على أن يتلقى الدعم الأسر التي تعيش تحت مستوى هذا الخط كم هو موضح في الشكل البياني رقم (1).

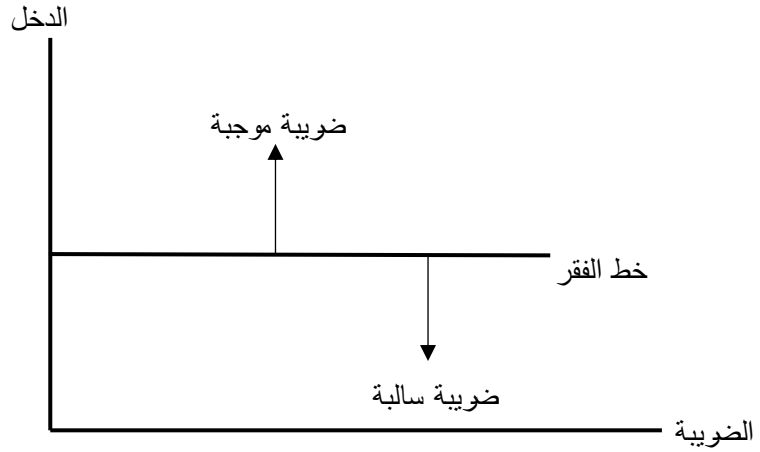

الشكل رقم (1) دعم الضريبة السالبة

***المصدر**: دراسة عمر 2024 [3].

2.1.2. أهداف الدعم في ليبيا:

تهدف سياسة الدعم الحكومي من خلال تطبيقها إلى توفير الحياة الكريمة للأسر وحماية تكوينها، من خلال تحسين المستوى المعيشي لأفرادها لتتمكن من مواجهة ما يعصف بها من مشاكل وخاصة المادية منها،

حفاظاً على بنائها بما تتحصل عليه من سلع مدعومة مثل خدمات التعليم والصحة وغيرها [4]، وقد يكون الدعم موجهاً إلى قطاع الإنتاج في حال ما تعرض إلى موجات من الغلاء في أسعار المواد الأولية، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع النهائية المنتجة محلياً، وبهذا يكون الدعم قد ساهم في التخفيف من أعباء ارتفاع أسعار المنتج النهائي.

2.2 المبحث الثاني – التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الدعم العيني وظاهرة الفساد

2.2.1. الاعانة وظاهرة الفساد

يؤدي اتباع سياسة الدعم العيني إلى ظهور حالة من الفساد، تتمثل في ظهور السوق السوداء والتي تباع فيها السلع المدعومة بسعر مرتفع، من أجل تحقيق مكاسب مادية، تتمثل في الفرق بين السعر المدعوم وسعر السوق، ويرى الباحث أن هناك علاقة طردية بين قيمة الدعم العيني وانتشار ظاهرة الفساد، فكلما كان الدعم العيني الممنوح من الدولة للمواطن على سلعة ما كبيراً كان ذلك سبباً في ظهور وانتشار الظواهر السلبية في المجتمع، مثل ظاهرة التهريب وغيرها من الظواهر الهدامة الناشئة عن الدعم العيني للسلع المدعومة، والتي تكون جلية وواضحة من خلال اتباع مسار حركة امداد الوقود في ليبيا، ابتداءً من تحديد حجم الطلب المحلي وتوفيره سواء كان من المصافي المحلية أو عن طريق الواردات، مروراً بعدة مراحل تصل في المرحلة النهائية إلى المستهلك المحلي، بالإضافة إلى مسارات غير شرعية وذات أثر سلبي، وهي مسار التهريب عبر حدود الدولة إلى الخارج، وكذلك السوق السوداء الداخلية، كم هو موضح بالشكل البياني (2) [5]. ولكي يتم إصلاح الخلل يجب العمل بجد على ملف المحروقات وذلك بتحديد حجم الطلب الحقيقي على الوقود، ومن ثم السيطرة الفعلية على سلسلة إمداد الوقود، من خلال وضع خطة عمل يتم فيها التواصل مع المستهلك النهائي من أجل التخفيف من الآثار السلبية لعملية توزيع الوقود.

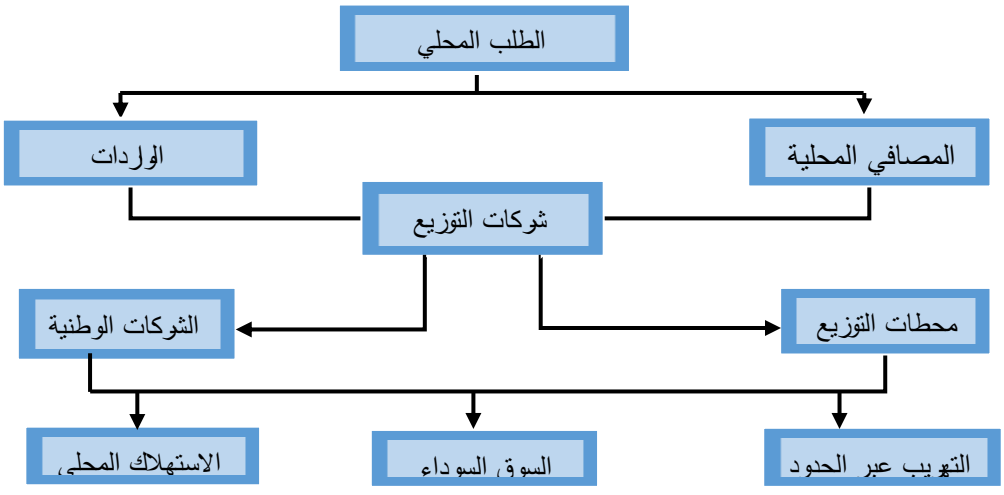

شكل 2: حركة إمداد الوقود فى ليبيا، تقرير صندوق النقد الدولى [5]

2.2.2. النموذج الرياضي لقياس أثر الفساد على التوازن

من خلال ما سبق يمكن الاستعانة بنموذج رياضي بسيط لإثبات نشوء ظاهرة الفساد على الدعم العيني الممنوح للمواطن وذلك كما يلي.

2.2.3. صياغة المتغيرات وتحديد دوال الطلب والعرض

نقدم في هذا البحث نموذجاً اقتصادياً بسيطاً لسوق سلع مدعومة مع وجود فساد يؤثر في كل من الطلب والعرض ويتأثر به وذلك كما يلي.

$$Qd = a - bP + oF \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث

- Qd: كمية الطلب على السلعة المدعومة من قِبل المستهلكين عند سعر P ، في وجود مستوى فساد F.
- a : ثابت الطلب عند سعر P معين وبدون فساد. يمثل حجم الطلب الأساسي في ظروف مثالية.
- b : مرونة الطلب السعرية. يمثل كم تتغير الكمية المطلوبة عند تغير السعر، فكلما زاد P انخفض الطلب بما يقاس بـ b.
- P: سعر السلعة المدعومة في السوق.
- o: أثر الفساد على الطلب من خلال زيادة أو تقليل الرغبة في الحصول على السلعة المدعومة. عادة تكون له اتجاه إيجابي إذا كان الفساد يجعل الحصول عليها أسهل للمستهلكين (مثلاً رشوة)، فيزيد الطلب مع زيادة F.
- F: مستوى الفساد. يمكن أن يمثل رشوة، المحاباة أو مؤثرات فساد أخرى تؤثر على سهولة الوصول إلى السلعة المدعومة. غالباً يُفترض أن $F \geq 0$.
- oF: تعديل في الطلب نتيجة الفساد. إذا كان فساداً يزيد الطلب، فـ $o > 0$ والعلاقة إيجابية.

$$Qs = c + dP - eF \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

- Qs : كمية العرض من السلعة المدعومة المتاحة في السوق عند سعر P، في وجود مستوى فساد F
- C : ثابت العرض عند سعر P معين وغياب فساد) عند P يساوي 0(، يمثل قدرة المنتجين على توفير الكمية الأساسية من السلعة المدعومة.

- d : مرونة العرض السعرية. يعكس كم تتغير الكمية المعروضة عند تغير السعر. عادةً كلما ارتفع السعر أصبح العرض أكبر.
- P : سعر السلعة المدعومة في السوق.
- e : أثر الفساد على العرض. يعكس الكلفة أو العوائق الناجمة عن الفساد التي تقلل أي عرض فعلي. غالباً يَكون $e > 0$.
- F : مستوى الفساد كما في المعادلة السابقة.
- $(-eF)$: تأثير فساد على العرض يجعل العرض أقل كلما زاد الفساد، حيث يُمثّل النقص الناتج عن تكاليف الرشوة أو الإضرار بالإنتاج.

2.2.3. شروط توازن السوق في ظل وجود المتغيرات المستقلة

يتحقق توازن السوق رياضياً عندما تتساوى الكمية المطلوبة (Qd) مع الكمية المعروضة (Qs)، ويتحقق شرط التوازن بالتعويض في المعادلتين (1،2) كما يلي:

$$\because Qd = a - bP + oF \ ، \ Qs = c + dP - eF$$

$$\therefore a - bP + oF = c + dP - eF \ .....(3)$$

هذه المعادلة تعني أن التوازن يحدث حين تكون الكمية المطلوبة Qd مساوية للكمية المعروضة Qs.

يمكن حل المعادلة للحصول على السعر التوازني P* وذلك من صيغته الأساسية:

$$a - bP + oF = c + dP - eF$$

نقوم بجمع حدود P في أحد طرفي المعادلة ونقل بقية الحدود للطرف الآخر لإيجاد قيمة P* :

$$a - c + oF + eF = bP + dP$$

$$(a - c) + (o + e)F = (b + d)P$$

$$P^* = [(a - c) + (o + e)F] / (b + d)$$

ثم يمكن إيجاد الكمية التوازنية Q* بإحدى المعادلتين (1) أو (2)

$Q^* = Qd$ عند $P = P^*$ أو

$Q^* = Qs$ عند $P = P^*$

$$Q^* = a - bP^* + oF$$

2.2.4. التفسيرات الاقتصادية الأساسية:

- وجود F كعامل يغيّر الطلب والعرض يعبر عن أثر الفساد في السوق:
- بسبب الفساد (F) يتأثر الطلب بالزيادة (كثير من المستهلكين يحاولون الحصول على السلعة المدعومة عبر وسائل غير رسمية تزيد عن حاجتهم المحددة سلفاً) وبالتالي تزداد قيمة Qd عندما (F) يزداد إذا كانت $o > 0$.
- تؤثر قيمة (F) على الكمية المعروضة والموجهة إلى المواطن كدعم بالنقص والانخفاض نتيجة لتسرب كمية من السلع المدعومة إلى السوق السوداء على حساب مستحقي الدعم، ولتعويض النقص في السلع المدعومة يجب التأثير على قيمة Qs بالزيادة، ما يعتبر هدراً للأموال العامة والمسبب في هذا كما بينا سابقاً هو زيادة قيمة (F) إذا كانت $e > 0$.

2.2.5. تأثر التوازن بوجود الفساد:

هنا يمكن التوضيح كيف أن العوامل غير السعرية مثل مستوى الفساد يمكن أن تغير سوق السلع المدعومة بشكل جوهري، حتى لو بقيت منحنيات الطلب والعرض ثابتة من حيث الاعتماد على السعر فقط، ونسوق في هذا الشأن مثالاً رقمياً بافتراض قيم معينة لِلمَعْلَمَاتِ وتحليل تأثير تغيّر F ورصد تغيّر *P و *Q.

2.2.6. تقدير المعلمات وتحليل تأثير الفساد على الأسعار والكميات

أ. المعادلات الرياضية:

سنعتمد على المعادلات التالية :

- منحنى الطلب [$Q_d = a - bP + oF$] :
- منحنى العرض [$Q_s = c + dP - eF$] :

ب. تقدير المعلمات

لنفرض القيم التالية للمعلمات :

$(a = 100)$، $(b = 2)$، $(c = 20)$، $(d = 5)$، $(e = 3)$، $(o = 6)$

ج. حساب نقطة التوازن

لحساب نقطة التوازن، يجب إيجاد قيم (*P) (السعر التوازني) و (*Q) (الكمية التوازنية) باستخدام القيم المقدرة :

لنفترض قيمة أولية لـ ($F = 0$) وهي تمثل حالة عدم وجود فساد:

أولاً نقوم بحساب الكميات:

$$Qd = 100-2P+6(0)$$

$$Qd = 100-2P$$

$$Qs = 20+5P-3(0)$$

$$Qs = 20+5P$$

ومن خلال معادلة توازن السوق يمكن الحصول على قيمة السعر التوازني(P*)

(Qd = Qs) وبالتعويض تصبح معادلة التوازن كما يلي:

$$100-2P = 20+5P$$

$$100 - 20 = 5P + 2P$$

$$80 = 7P$$

$$P^*=11.43$$

نقوم بحساب الكمية التوازنية (Q*) بالتعويض عن P* بقيمتها في إحدى معادلتي الطلب أو العرض Q*

$$= 100 - 2(11.43)$$

$$Q^* = 77.14$$

2.2.7. تأثير تغيّر مستوى الفساد (F)

أولاً لنقم بزيادة قيمة (F) إلى 5. سنرى كيف تؤثر هذه الزيادة على السعر والكميات.

عندما (F = 5) فإن معادلة الطلب تصبح:

$$Qd = 100-2P+6(5)$$

$$Qd = 100-2P+30$$

$$Qd = 130-2P \quad \text{.....(1)}$$

$$Qs = 20+5P-3(5)$$

$$Qs = 20+5P-15$$

$$Qs = 5+5P \quad \text{.....(2)}$$

وبفرض توازن السوق من خلال المعادلة (1) و (2) يصبح لدينا:

$$130-2P = 5+5P$$

$$130-5 = 5P+2P$$

$$125 = 7P$$

$$P^* = 17.86$$

ولإيجاد الكمية التوازنية نعوض عن P^* بقيمتها في إحدى معادلتي الطلب أو العرض

$$Qd = 100-2(17.86)+6(5)$$

$$Qd = 130-35.72$$

$$Qd = 94.28$$

2.3 المبحث الثالث – التحليل الكمي لقطاع المحروقات في ليبيا: دراسة حالة البنزين والديزل 2016-2024

2.3.1. تطبيقات على الاقتصاد الليبي من خلال مادة البنزين والديزل

لما كان الهدف هو القضاء على الظواهر الهدامة المصاحبة لعملية توزيع الوقود، باعتباره سلعة مدعومة يتم استغلالها من قبل ضعاف النفوس من أجل تحقيق مكاسب مادية خاصة، ولما كان السبب الرئيسي هو السعر المدعوم والذي يقل كثيراً عن سعر الوقود في البلدان المجاورة وجب وضع حل يقلل بشكل كبير من عملية نهب مقدرات الدولة، المتمثلة في عمليات تهريب الوقود إلى أن يتم القضاء عليها بشكل نهائي، من خلال وضع نظام تسعير جديد، ويكون على مراحل خلال فترة زمنية معينة كما هو موضح في الجدول رقم (1).

الجدول 1: مراحل التعديل الزمني المقترح لأسعار الوقود وفقاً لآلية رفع الدعم التدريجي

السلعة	وحدة القياس	السعر الحالي	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السعر المستهدف
وقود البنزين	التر	0.15	0.75	1.35	1.95	2.55	3.00
وقود الديزل	التر	0.15	0.75	1.35	1.95	2.55	3.00

*المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية [6].

ومن خلال آلية التسعير الجديدة وصولاً إلى السعر المستهدف واعتماداً على البيانات الرسمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي الخاصة باستهلاك كل من مادة البنزين ووقود الديزل بالسعر المدعوم، وبتطبيق السعر المستهدف على سلسلة من السنوات السابقة لغرض المقارنة ومن ثم الوصول إلى نتائج من خلال كل ذلك يمكن أن تعزز فكرة الدعم النقدي باعتباره البديل الأمثل لسياسة الدعم العيني، وللإيضاح نستعين بالجدول رقم (2).

الجدول 2: مقارنة بين قيمة الاستهلاك الفعلي للمحروقات بالسعر المدعوم والقيمة التقديرية وفقاً للسعر المستهدف (2016–2024).

	1	2	3	(3*2) =4	5	(5*2) =6
السنة	البنزين/ طن	البنزين / لتر	سعر اللتر / دراهم	إيراد المبيعات بالسعر المدعوم	السعر المستهدف	إيراد المبيعات بالسعر المستهدف
2016	3,955,100.000	5,273,466.667	0.150	791,020.000	3.000	15,820,400.000
2017	3,935,300.000	5,247,066.667	0.150	787,060.000	3.000	15,741,200.000
2018	3,949,900.000	5,266,533.333	0.150	789,980.000	3.000	15,799,600.000
2019	4,033,000.000	5,377,333.333	0.150	806,600.000	3.000	16,132,000.000
2020	3,898,600.000	5,198,133.333	0.150	779,720.000	3.000	15,594,400.000
2021	4,544,900.000	6,059,866.667	0.150	908,980.000	3.000	18,179,600.000
2022	4,946,500.000	6,595,333.333	0.150	989,300.000	3.000	19,786,000.000
2023	5,146,200.000	6,861,600.000	0.150	1,029,240.000	3.000	20,584,800.000
2024	5,495,000.000	7,326,666.667	0.150	1,099,000.000	3.000	21,980,000.000

*المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية [6].

يشير الجدول السابق إلى كميات مادة البنزين التي تم توجيهها للاستهلاك المحلي حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي كما موضح في العمود رقم (1)، وهي مقدرة بآلاف الأطنان المترية خلال السنوات من 2016 إلى 2024، وبعد تحويل الكميات المقدرة بالأطنان المترية إلى كميات مقدرة باللترات كما هو موضح بالعمود رقم (2)، حيث كانت الكميات المستهلكة في سنة 2016م 5,273,466,667 لتر، ونلاحظ من خلال الكميات المستهلكة خلال السنوات المذكورة أن استهلاك مادة البنزين في تزايد من سنة إلى أخرى، حيث ارتفعت الكمية المستهلكة إلى ما يقدر بـ 7,326,666,667 لتر في سنة 2024م، وبالإشارة إلى أن سعر لتر البنزين حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي وكما هو معروف للجميع 0.150 درهماً فإن قيمة الكمية المستهلكة أي ما تم تحصيله من مبيعات السوق المحلي كما هو موضح بالعمود رقم (4) لمختلف السنوات، وما نلاحظه أن القيمة المحصلة تزداد من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2016 كانت القيمة المحصلة من إيراد المبيعات 791,020,000 د.ل، في حين بلغت هذه القيمة في سنة 2024 ما قيمته 1,099,000,000 د.ل، وذلك بسبب الزيادة المضطردة في الكميات المستهلكة من مادة البنزين مع ثبات السعر المدعوم كما هو موضح بالشكل البياني رقم (3).

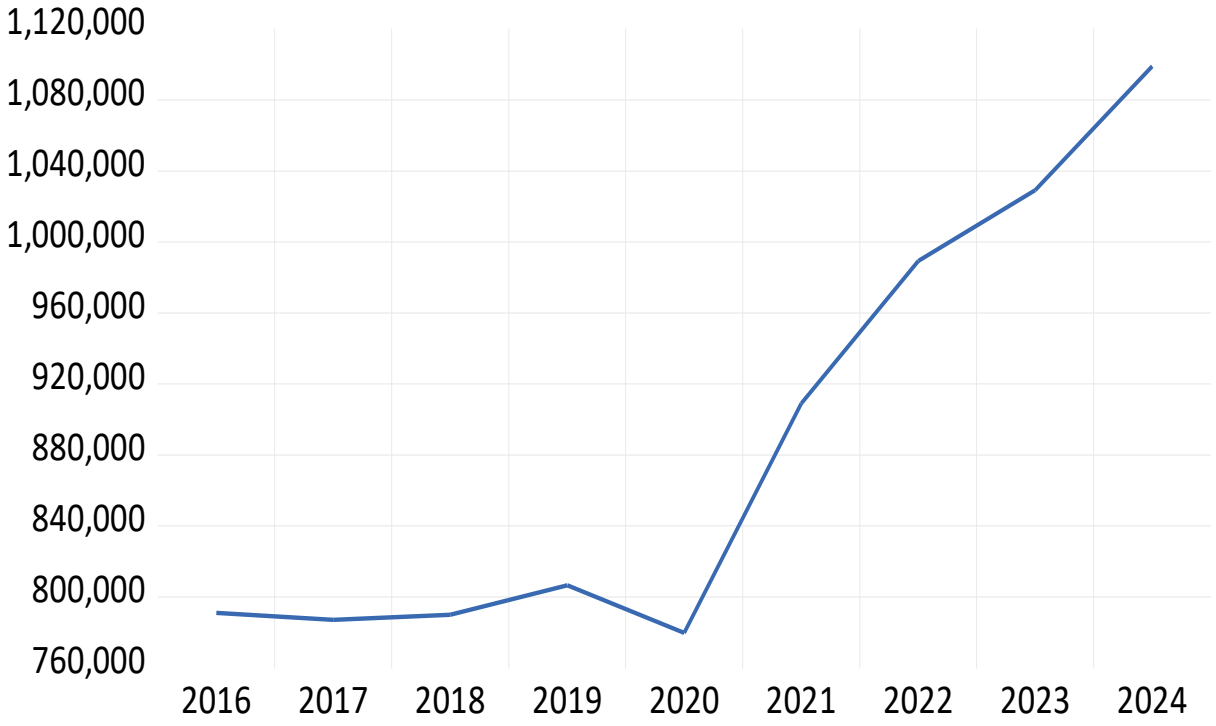

شكل 3: إيراد مبيعات وقود البنزين

*المصدر: إعداد الباحث.

ولما كان الهدف هو تحويل الدعم غير المباشر إلى دعم مباشر وبالتالي تحديد سعر البيع المستهدف بعد رفع الدعم وهو 3.000 د.ل، وبتطبيق هذا السعر على الكميات المستهلكة في السنوات المحددة أعلاه لغرض المقارنة يتضح لنا من خلال الجدول (2) ارتفاع إيراد المبيعات وبشكل كبير أي تقريباً عشرون ضعفاً، حيث كان إيراد المبيعات بالسعر المدعوم في سنة 2024م 5,495,000,000، حيث ارتفعت قيمة المبيعات بالسعر المستهدف إلى ما قيمته 21,980,000,000، والذي يمكن توجيهه كدعم صيانة وتطوير لقطاع إنتاج المحروقات في ليبيا، والشكل البياني رقم (3) يوضح تزايد هذه الكميات المستهلكة من سنة إلى أخرى والتي كما أشرنا سابقاً أن سبب هذه الزيادة ناتج عن نشوء ظاهرة الفساد (تهريب الوقود)، وما يترتب عنها من ارتفاع قيمة المصروفات بميزانية الدولة الليبية الخاصة بتوفير مادة البنزين.

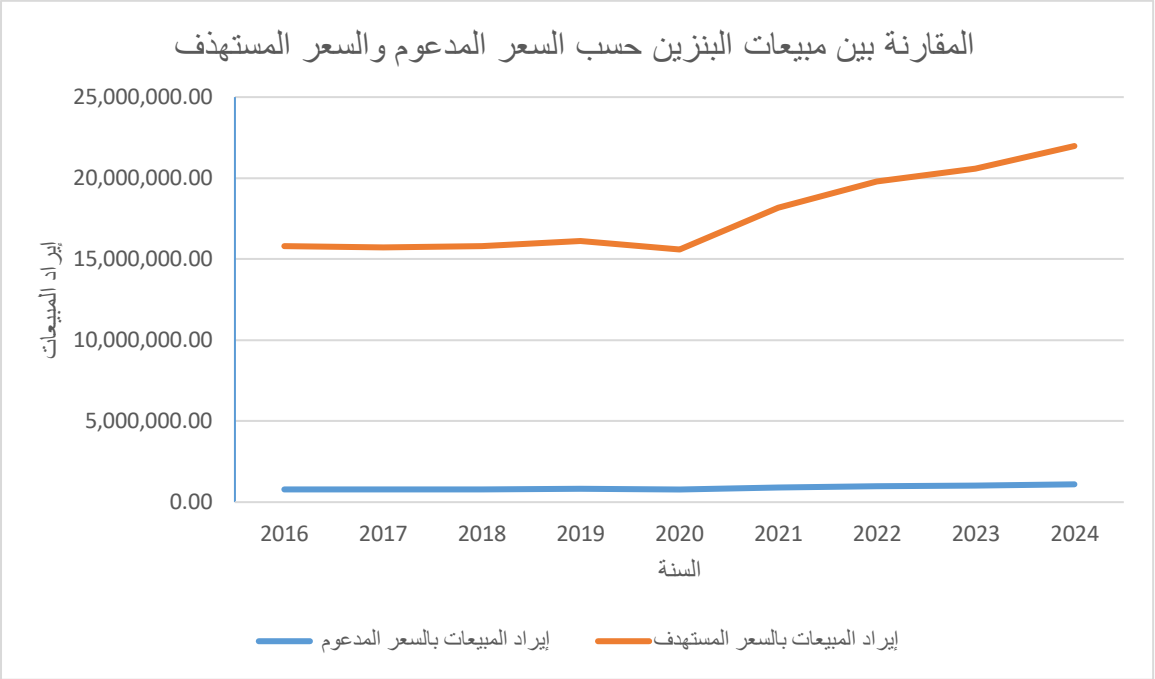

شكل 3: مبيعات البنزين حسب السعر المدعوم والمستهدف

*المصدر: إعداد الباحث.

وما لاحظناه عن معدلات استهلاك البنزين ينطبق تماما على معدلات استهلاك مادة وقود الديزل كما موضح بالجدول (3) والتي يكون فيها مؤشر الاستهلاك متزايداً عبر السنوات من سنة 2016 ــ 2024م وبالتالي ارتفاع إيراد المبيعات وخاصة عند التطبيق بالسعر المستهدف على الكميات المستهلكة.

الجدول 3: المؤشرات السنوية لاستهلاك وقود الديزل وتقديرات الإيرادات وفق آلية التسعير المقترحة.

السنة	1	2	3	3 * 2 = 4	5	5 * 2 = 6
	الديزل/ طن	الديزل / لتر	سعر اللتر / دراهم	إيراد المبيعات بالسعر المدعوم	السعر المستهدف	إيراد المبيعات بالسعر المستهدف
2016	3,078,900.000	3,622,235.294	0.150	543,335.294	3.000	10,866,705.882
2017	3,376,000.000	3,971,764.706	0.150	787,060.000	3.000	11,915,294.118
2018	3,378,400.000	3,974,588.235	0.150	789,980.000	3.000	11,923,764.706
2019	3,324,100.000	3,910,705.882	0.150	806,600.000	3.000	11,732,117.647
2020	2,971,500.000	3,495,882.353	0.150	779,720.000	3.000	10,487,647.059
2021	3,545,100.000	4,170,705.882	0.150	908,980.000	3.000	12,512,117.647
2022	4,750,700.000	5,589,058.824	0.150	989,300.000	3.000	16,767,176.471
2023	5,948,000.000	6,997,647.059	0.150	1,029,240.000	3.000	20,992,941.176
2024	6,271,800.000	7,378,588.235	0.150	1,099,000.000	3.000	22,135,764.706

*المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية [6].

ولما كانت عينة الدراسة هي كل من مادة البنزين ووقود الديزل، فإنه يمكننا تكوين فكرة عن مدى أهمية رفع الدعم عن المحروقات وتحويلة إلى دعم نقدي ومن ثم الاستفادة من إيراد المبيعات بالسعر المستهدف ويكون ذلك واضحاً من خلال الجدول رقم (4)، والذي تم الجمع فيه بين كل من إيرادات بيع مادة البنزين ووقود الديزل.

الجدول 4: أثر تطبيق البيع بالسعر المستهدف على الإيرادات المحصلة

السنة	إجمالي إيراد المبيعات بالسعر المدعوم للسلعتين معاً	إيراد مبيعات وقود البنزين بالسعر المستهدف	إيراد مبيعات وقود الديزل بالسعر المستهدف	إجمالي إيراد المبيعات بالسعر المستهدف للسلعتين معاً	مقدار الزيادة في الإيرادات المحصلة
2016	1,334,355.294	15,820,400.000	10,866,705.882	26,687,105.882	25,352,750.588
2017	1,574,120.000	15,741,200.000	11,915,294.118	27,656,494.118	26,082,374.118
2018	1,579,960.000	15,799,600.000	11,923,764.706	27,723,364.706	26,143,404.706
2019	1,613,200.000	16,132,000.000	11,732,117.647	27,864,117.647	26,250,917.647
2020	1,559,440.000	15,594,400.000	10,487,647.059	26,082,047.059	24,522,607.059
2021	1,817,960.000	18,179,600.000	12,512,117.647	30,691,717.647	28,873,757.647
2022	1,978,600.000	19,786,000.000	16,767,176.471	36,553,176.471	34,574,576.471
2023	2,058,480.000	20,584,800.000	20,992,941.176	41,577,741.176	39,519,261.176
2024	2,198,000.000	21,980,000.000	22,135,764.706	44,115,764.706	41,917,764.706

*المصدر: إعداد الباحث.

وبالنظر إلى عمود إجمالي إيراد المبيعات بالسعر المستهدف بالجدول رقم (3) الذي يتضمن إيراد مبيعات كل من مادة البنزين ومادة وقود الديزل نلاحظ ضخامة قيم الإيرادات للسنوات المحددة سابقاً والتي كان يمكن استغلالها في مجالات مختلفة حسب حاجة الاقتصاد الوطني، وبالتالي تعويض النقص وإصلاح الخلل وتحقيق المستهدف.

وبهذا نلاحظ أن سياسة الدعم العيني هي سياسة تنطوي على الكثير من المشاكل، التي قد يكون لها الأثر البالغ على الاقتصاد القومي وكذلك على المواطن على حد سواء، فهي سياسة تتيح أمام ضعاف النفوس فرص استغلال كبيرة، الهدف منها جمع مكاسب مادية بغض النظر عن حجم الأضرار التي ستلحق

بالاقتصاد الوطني، في حين يمكن تفادي كل ذلك من خلال إتباع سياسات الدعم المباشر تفادياً للخروقات وتحقيقاً للأهداف.

3. النتائج:

من خلال البيانات التي تم الاستعانة بها في هذه الورقة، والمتمثلة في بيانات تخص المحروقات من مادة البنزين ووقود الديزل لسلسلة من السنوات تم أخذها من منشورات مصرف ليبيا المركزي، مع استخدام نموذج رياضي بسيط لإثبات علاقة الدعم العيني بظاهرة الفساد، كذلك تم الاستعانة بتقرير صندوق النقد الدولي وبتفسير وتحليل هذه البيانات مجتمعة تم الوصول إلى النتائج الأتية: –

أ- عدم الجدوى اقتصادياً من اتباع سياسة الدعم غير المباشر باعتبارها تنطوي على مخاطر هدر المال العام، مع ضياع جزء من حصة المواطن من هذا الدعم الذي يذهب إلى تجار السوق السوداء والمهربين.

ب- إن سياسة الدعم العيني أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد بين فئة معينة من شرائح المجتمع، طمعاً في تحقيق المكاسب الخاصة بغض النظر عن المصلحة العامة.

ج- يمكن الاستفادة من رفع الدعم عن الوقود بعد اعتماد الدعم المباشر (النقدي) كسياسة متبعة في البلاد باعتباره يوفر الأموال اللازمة الناتجة من إيراد مبيعات المحروقات بالسعر المستهدف فيمكن توجيهها حسب الحاجة إليها إلى مجالات صيانة وتطوير المصافي أو غيرها من المجالات الأخرى.

د- توجه المواطن إلى الترشيد في استهلاك الوقود رغبة منه في توفير أموال يمكن استخدامها في توفير النقص من حاجاته المختلفة أو ادخارها لغرض الاستهلاك أو الاستثمار المستقبلي.

4.مناقشة النتائج:

❖ عدم تحقيق المأمول من اتباع سياسة الدعم العيني.

- نظراً لكون الدعم العيني غير موجه بدقة عالية إلى مستحقيه ما أدى ذلك إلى استفادة فئة معينة بطرق غير شرعية، وهذا نتيجة لضعف الرقابة والمتابعة الفعالة لعملية التنفيذ.
- انعكاس سياسة الدعم في ليبيا يتمثل في ظهور سوق سوداء وعمليات تهريب خاصة لسلعة المحروقات، ما يخلق اقتصاداً موازياً يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي.
- الحل المقترح والأكثر فاعلية هو التحول إلى سياسة الدعم المباشر، الذي يحقق وصول الدعم إلى مستحقيه بدقة عالية ويقلل من فرص التحايل والاستغلال السلبي للموارد.

❖ تفشي ظاهرة الفساد كظاهرة هدامة في المجتمع الليبي.

- إن هذه الظواهر الهدامة لها بالغ الأثر على العدالة الاجتماعية نتيجة لتحصل مجموعة معينة من المجتمع على مكاسب مادية كبيرة، ما يضعف الثقة بين المواطن والدولة نتيجة إتباع مثل هذه السياسات.
- يكون الحل باتباع سياسة الدعم المباشر كبديل للحد من تفشي ظاهرة الفساد إذا ما عُزز باستخدام تقنية معلوماتية عبر منظومات إلكترونية محكمة.

❖ رفع الدعم عن الوقود بعد تنفيذ سياسة الدعم العيني وتوجيه الإيرادات

- بعد الشروع في بيع الوقود بالسعر المستهدف الحقيقي يمكن تحقيق إيرادات عالية يتم استثمارها وتوجيهها حسب حاجة الاقتصاد القومي إليها.
- لإنجاح عملية رفع الدعم وقبولها من المواطنين كسياسة ناجعة يجب أن تكون مصحوبة بعمليات توعية اجتماعية تؤثر إيجابياً على أراء الافراد وقراراتهم.

❖ ترشيد الاستهلاك والمحافظة على الموارد.

- بدفع المواطن للسعر الحقيقي للوقود يصبح التفكير في البدائل أمراً طبيعياً مثل استخدام وسائل المواصلات المشتركة وخاصةً في المدن.
- في المدى الطويل يكون أثر رفع الدعم إيجابياً بحيث يقلل من الاستهلاك المفرط للوقود ما يوفر على الدولة موارد مالية كبيرة يمكن توجيهها والاستفادة منها في مجالات أخرى.

5. الخاتمة:

في نهاية هذا البحث نصل إلى نتيجة مفادها أن تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال دعم أفراده لا يكون إلا باتباع سياسات رشيدة ومدروسة، تتمثل في سياسة الدعم المباشر كبديل عن سياسة الدعم العيني، والتي نوصي باتباعها بإلحاح على أن تعتمد الدولة في ذلك على استخدام الوسائل العلمية، مثل المنظومات الإلكترونية المُحكمة والمعدة بعناية وفق معايير عالية الدقة لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه بدون هدر للموارد المالية، مع الأخذ في الاعتبار تفعيل الدور الرقابي بدرجة عالية، منعاً للممارسات الفاسدة بغية تحقيق مكتسبات مالية غير شرعية أقل ما توصف به بأنها سرقة ممنهجة ومدروسة للمال العام، وما تمثله من تفشي للفساد وهدر للأموال إضراراً بالصاح العام.

المراجع:

1. فاضل أحمد علي، د. ممدوح السيد دسوقي، د. علي محمد علي خضر، *مقدمة في الاقتصاد القياسي التطبيقي*، الطبعة الأولى، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان: طرابلس، ليبيا 1984، ص75.
2. محمود أبو العيون، النقود والسياسات النقدية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر؛ 2020: 284.
3. عبد الحكيم الطاهر عمر. دعم المحروقات في ليبيا بين الرفع والإبقاء. *مجلة صرمان للعلوم التقنية*. 2024؛ 6 (2): 30–39.
4. الخطيب ممدوح عوض. أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. *دراسات اقتصادية*. 2008؛ 7(14): 1–34.
5. صندوق النقد الدولي. تقرير رقم 25 / 148 لسنة 2025. صندوق النقد الدولي: واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية؛ 2025.
6. مصرف ليبيا المركزي. النشرة الاقتصادية. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء؛ 2025. المجلد 65 (2).